وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 10 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

النفط يتراجع مع تنامي المخاوف من تباطؤ الطلب

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الأربعاء مع تنامي المخاوف بشأن تباطؤ الطلب من الصين، أكبر مستورد للخام، بعد بيانات التجارة الهابطة والتضخم، متجاوزة المخاوف بشأن تقلص المعروض الناجم عن تخفيضات الإنتاج من السعودية وروسيا.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 21 سنتا أو 0.2 بالمئة إلى 85.96 دولارا للبرميل، وبلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 82.71 دولارًا للبرميل، بانخفاض 21 سنتًا أو 0.2 %. وكسب كلا العقدين ما يقرب من 1 دولار في اليوم السابق.

وقال تشيوكي تشين، كبير المحللين في سنوارد للتجارة: «أسعار النفط تكافح من أجل مزيد من الارتفاع بسبب المخاوف المستمرة بشأن انتعاش بطيء في الاقتصاد الصيني والطلب على الوقود».

وأضاف: «أيضًا، مع وجود مخاوف بشأن تباطؤ الطلب في الولايات المتحدة وأوروبا بسبب سلسلة من زيادات أسعار الفائدة، يبدو أن الاتجاه الصعودي لأسواق النفط محدود»، وتوقع أن يتداول خام غرب تكساس الوسيط في نطاق 75 دولارًا إلى 85 دولارًا للبرميل لاحقًا هذا الشهر.

وحقق كلا الخامين القياسيين مكاسبهما الأسبوعية السادسة على التوالي الأسبوع الماضي، وهي أطول سلسلة مكاسب متتالية منذ ديسمبر 2021 إلى يناير 2022، مدعومين بتخفيض إمدادات أوبك + وآمال التحفيز التي تعزز انتعاش الطلب على النفط في الصين.

وأظهرت بيانات التضخم الصينية يوم الأربعاء أن مؤشر أسعار المستهلك هبط في يوليو في أول انخفاض سنوي له منذ فبراير 2021، مع تزايد الضغوط الانكماشية في اقتصاد يكافح للتعافي من الوباء.

وجاء تقرير التضخم في أعقاب البيانات التجارية المخيبة للآمال يوم الثلاثاء، والتي أظهرت انخفاض واردات الصين من النفط الخام في يوليو بنسبة 18.8 % عن الشهر السابق إلى أدنى معدل يومي منذ يناير، حيث خفض المصدرون الرئيسون الشحنات الخارجية واستمرت الأسهم المحلية في النمو.

وفي إشارة هبوطية أخرى، ارتفعت مخزونات النفط الخام الأميركية بمقدار 4.1 ملايين برميل الأسبوع الماضي، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء، وكان هذا بناء أكبر مما توقعه المحللون، ومن المقرر صدور بيانات الحكومة الأميركية بشأن المخزونات في وقت لاحق يوم الأربعاء.

في غضون ذلك، توقع تقرير شهري من إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الثلاثاء أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام بمقدار 850 ألف برميل يوميًا إلى مستوى قياسي يبلغ 12.76 مليون برميل يوميًا في عام 2023، متجاوزًا آخر ذروة بلغت 12.3 مليون برميل يوميًا في عام 2019.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن أسعار النفط الخام ارتفعت منذ يونيو، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التخفيضات الموسعة في إنتاج السعودية، وكذلك زيادة الطلب العالمي، ومددت السعودية -أكبر مصدر في العالم- الأسبوع الماضي خفض إنتاجها الطوعي البالغ مليون برميل يوميا حتى نهاية سبتمبر، مضيفة أنه يمكن تمديده إلى ما بعد ذلك الوقت أو تعميقه، وقالت روسيا أيضا: إنها ستخفض صادراتها النفطية 300 ألف برميل يوميا في سبتمبر.

وقالت انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط انخفضت بفعل زيادة مفاجئة في مخزون الولايات المتحدة وضعف التضخم في الصين، وقالت: تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، حيث أشارت البيانات إلى زيادة أسبوعية كبيرة في المخزونات الأميركية، في حين استمرت الإشارات الاقتصادية الضعيفة من الصين المستورد الرئيس في التأثير على توقعات الطلب. وأظهرت بيانات يوم الأربعاء أنه بعد بيانات التجارة الصينية التي أضعفت انتعاش الأسواق يوم الثلاثاء، انخفض تضخم المستهلك الصيني للمرة الأولى منذ ما يقرب من عامين، وأشارت القراءة إلى مزيد من الرياح المعاكسة لأكبر مستورد للنفط في العالم. واستقرت أسعار النفط الخام على ارتفاع بعد جلسة تداول حادة يوم الثلاثاء، حيث ساعدت التوقعات الإيجابية للاقتصاد الأميركي إلى حد ما على تخفيف المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي والطلب على النفط في الصين. وأبقت احتمالية شح إمدادات النفط هذا العام، خاصة بعد تخفيضات الإمدادات الوفيرة من المملكة العربية السعودية وروسيا، الأسعار بالقرب من أعلى مستوياتها في أربعة أشهر، لكن البيانات التي تشير إلى زيادة غير متوقعة في المخزونات الأميركية الأسبوعية أثارت بعض التساؤلات حول مدى تقلص الإمدادات في الأشهر المقبلة. كما أثرت قوة الدولار الأميركي، قبيل بيانات التضخم الرئيسة المقرر صدورها يوم الخميس، على أسعار النفط، وأظهرت بيانات أمس الأربعاء، أن تضخم مؤشر أسعار المستهلك الصيني انزلق إلى المنطقة السلبية للمرة الأولى منذ سبتمبر 2021، كما انكمش تضخم مؤشر أسعار المنتجين للشهر العاشر على التوالي، وسط تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد. وفي حين أظهر تضخم مؤشر أسعار المستهلكين على أساس شهري بعض علامات التحسن، إلا أنه لا يزال أقل بكثير من المستويات الصحية، مما يشير إلى أنه من غير المرجح أن يتحسن الضعف الاقتصادي في أكبر مستورد للنفط في العالم على المدى القريب. وتأتي قراءات التضخم الضعيفة في أعقاب البيانات الصادرة يوم الثلاثاء والتي أظهرت أن واردات النفط الصينية تراجعت أيضًا خلال شهر يوليو، وأثار هذا بدوره المزيد من الشكوك حول تعافي الطلب الصيني على النفط هذا العام.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء أن مخزونات الخام الأميركية نمت بأكثر من 4 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 28 يوليو، أكثر بكثير من التوقعات لسحب 0.2 مليون برميل، وتأتي الزيادة بعد أن شهدت المخزونات أكبر سحب لها على الإطلاق في الأسبوع المنتهي في 21 يوليو بأكثر من 17 مليون برميل.

لكن البناء غير المتوقع الأسبوع الماضي أظهر أن الطلب على الوقود في الولايات المتحدة قد يتراجع الآن، مع اقتراب نهاية موسم الصيف. ومن المقرر الآن صدور بيانات المخزون الرسمية من إدارة معلومات الطاقة في وقت لاحق من اليوم، ومن المتوقع أن تظهر سحب 0.2 مليون برميل.

وكشفت آخر البيانات بأن إنتاج النفط الأميركي يسجل رقماً قياسياً هذا العام، مما يساعد على مواجهة التخفيضات السعودية، وسيرتفع إنتاج النفط الأميركي هذا العام بوتيرة أسرع مما كان متوقعا في السابق، مما يوفر إمدادات خام إضافية للسوق التي تقلصت بسبب تخفيضات الإنتاج السعودي، وفقًا لتوقعات حكومية جديدة.

وستساعد إنتاجية الآبار الأعلى من المتوقع وارتفاع أسعار النفط الخام في تعزيز الإنتاج الأميركي إلى مستوى قياسي بلغ 12.8 مليون برميل يوميًا في عام 2023، بارتفاع من التوقعات السابقة البالغة 12.6 مليون، وبلغ متوسط الولايات المتحدة نحو 11.9 مليون برميل يوميًا في عام 2022.

ومن شأن الإنتاج الأميركي الإضافي أن يساعد في إمداد السوق التي شُددت بعد أن خفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها الإنتاج لدعم الأسعار، ومددت المملكة العربية السعودية مؤخرًا تخفيضات إنتاجها البالغة مليون برميل يوميًا لشهر آخر، مما أدى إلى انخفاض إنتاجها إلى أدنى مستوى في سنوات.

ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج في كل من الولايات المتحدة والعالم بشكل أكبر العام المقبل، وقالت إدارة معلومات الطاقة: إن الإنتاج العالمي سينمو إلى 103 ملايين برميل يوميًا في عام 2024، بزيادة 1.7 مليون برميل يوميًا عن هذا العام، ومن المتوقع أن يأتي أكثر من 70 % من هذا النمو من دول خارج أوبك، وعلى رأسها الولايات المتحدة والبرازيل وكندا وغيانا والنرويج، وقالت الوكالة: إن إنتاج الولايات المتحدة سيرتفع إلى 13.1 مليون برميل يوميا العام المقبل.

في غضون ذلك، قالت إدارة معلومات الطاقة إن استهلاك الولايات المتحدة من المنتجات المكررة هذا العام سيكون أقل مما كان متوقعا في السابق. وستستخدم البلاد وقودًا للطائرات بنسبة 4 % أقل في الربع الثالث مما كانت عليه في توقعاتها السابقة، حيث بدأ ازدهار السفر الجوي في الولايات المتحدة يفقد قوته.

كما تم تعديل توقعات الوكالة لاستهلاك البنزين والديزل بشكل أدنى للربع الثالث والسنة بأكملها. ومع ذلك، زادت توقعات إدارة معلومات الطاقة لإجمالي الطلب على النفط في الولايات المتحدة هذا العام بسبب الاستخدام المتزايد لسوائل الغاز الطبيعي.

إلى ذلك، هذا الأسبوع، قد تبدأ شركات التكرير الهندية في البحث عن زيادة مشترياتها الفورية من النفط الخام الروسي درجة ايسبو من الشرق الأقصى، حيث إن خفض الإنتاج الروسي الطوعي بمقدار 500000 برميل يوميًا هذا الشهر قد يلحق الضرر بإمدادات خام الأورال الروسي المفضل في الهند.

وستصدر الصين بيانات تجارة الصلب الرئيسة لشهر يوليو، حيث من المتوقع أن تنخفض الصادرات بشكل طفيف عن مستوى يونيو، ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه الهبوطي في الصادرات في أغسطس أيضًا، بينما سيستعد لاعبو سوق الكربون في اليابان لبعض منصات التداول، والتي من المقرر إطلاقها قريبًا، بما في ذلك سوق الكربون الوطني الياباني.

وفي الفحم الحراري الآسيوي، من المرجح أن يؤثر هطول الأمطار الغزيرة في بعض أجزاء المنطقة على الطلب، حيث من المتوقع أن ينخفض استهلاك الطاقة، ومن المتوقع أن يحافظ هذا على أسعار الفحم في نطاق محدد، وقالت وكالة الطاقة الدولية: إن من المتوقع أن يرتفع الاستثمار في إنتاج الفحم العالي وإمداداته في عام 2023 بنحو 10 % إلى 150 مليار دولار من 135 مليار دولار تم إنفاقها في عام 2022، وقالت في مشروعها لاستثمار الطاقة العالي 2023: إن ما يقرب من 90 % من هذا الاستثمار سيكون على الأرجح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لا سيما في الصين والهند، حيث يتطلع كلا البلدين إلى توسيع الإنتاج وتطوير مناجم فحم جديدة.

وتمت الموافقة على نحو 40 جيجاواط من محطات الفحم الجديدة في عام 2022 -وهو أعلى رقم منذ عام 2016- مع وجود جميع هذه المحطات تقريبًا في الصين والتي تركز على أمن الطاقة بعد أن واجهت العديد من المناطق في البلاد انقطاع التيار الكهربائي في الماضي القريب.

وأشار التقرير إلى أن الطلب القوي على الفحم وارتفاع الأسعار خلال أزمة الطاقة في عام 2022 يتغذيان أيضًا في زيادة الاستثمار العالمي. وزاد الاستثمار في الفحم إلى 135 مليار دولار على مستوى العالم في عام 2022، بزيادة 20 % على أساس سنوي، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 150 مليار دولار في عام 2023.

سوق الوقود في الشرق الأوسط ينافس في الطلب على التكرير بقيادة المملكة

الرياض

تراجعت مخزونات المنتجات النفطية في ميناء الفجيرة الإماراتي إلى أدنى مستوى لها في ثلاثة أسابيع في 7 أغسطس بعد انخفاض نواتج التقطير المتوسطة مثل وقود الطائرات والديزل بنسبة 17 % مقارنة بالأسبوع السابق لتصل إلى 2.199 مليون برميل، وهو أدنى مستوى منذ 27 فبراير، وفقًا لمصادر «الرياض»، المستندة على بيانات من منطقة صناعة نفط الفجيرة، أمس الأربعاء 9 أغسطس، في وقت يتنافس سوق الوقود في الشرق الأوسط في الطلب على التكرير والمعالجة بقيادة السعودية، بزعامة عملاقة الطاقة وأكبر منتج ومصدر للنفط الخام في العالم، وأكبر منتج للتكرير والبتروكيميائيات في مختلف أقاليم العام.

وأظهرت البيانات، أن إجمالي المخزونات انخفض 6.1 % على مدار الأسبوع و10 % منذ نهاية 2022 إلى 18.516 مليون برميل اعتبارًا من 7 أغسطس، وهو أدنى مستوى منذ 17 يوليو. وعلى مدار الأسبوع، بينما انخفضت مخزونات نواتج التقطير المتوسطة للأسبوع الخامس على التوالي، وهو أعلى مستوى على الإطلاق منذ أن بدأت ستاندرد آند بي جلوبال في تجميع البيانات في عام 2017، ارتفعت نواتج التقطير الخفيفة مثل البنزين والنفتا بنسبة 0.8 % إلى 7.642 مليون برميل، مسجلة بذلك ثالث مكسب أسبوعي على التوالي. وانخفضت مخزونات نواتج التقطير الثقيلة، المستخدمة كزيت وقود لتوليد الطاقة والشحن، بنسبة 8.6 % خلال الأسبوع إلى 8.675 مليون برميل، وهو أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع. وبلغ متوسط صادرات المنتجات النفطية، باستثناء زيت الوقود من الفجيرة، في المتوسط 538 ألف برميل في اليوم في يوليو، وهو أدنى مستوى في شهرين، وفقًا لبيانات ستاندرد آند بورز العالمية للسلع عبر البحار. وأظهرت البيانات أن سنغافورة كانت الوجهة الأولى عند 159 ألف برميل في اليوم، تليها ماليزيا عند 106 آلاف برميل في اليوم. وبلغ متوسط صادرات زيت الوقود 222 ألف برميل في اليوم في يوليو، وهو أكبر رقم منذ نوفمبر. وأظهرت البيانات أن مصر، التي استلمت أول شحنة من هذا النوع منذ نوفمبر من الفجيرة، كانت أكبر متلقٍ لزيت الوقود عند 41 ألف برميل يوميا، ولشهر أغسطس، من المقرر أن تحصل الدولة بالفعل على 60 ألف برميل في اليوم من زيت الوقود من ميناء الإمارات العربية المتحدة.

وقال متعاملون إن الطلب على وقود السفن في الميناء تحسن في الأسابيع الأخيرة، مع اتساع علاوات زيت الوقود منخفض الكبريت، وأظهرت البيانات أن علاوة الوقود البحري التي تم تقييمها في الفجيرة ارتفعت بنسبة 0.5 % على علاوة الوقود البحري القياسي في سنغافورة بنسبة 0.5 % إلى 0.5 % من الكبريت إلى متوسط 6.75 دولار / طن متري خلال الفترة من 1 إلى 8 أغسطس من 5.47 دولار / طن متري لشهر يوليو.

ومع ذلك، نظرًا لتحسن توافر شحنات زيت الوقود منخفض الكبريت، للتزود بالوقود مؤخرًا، فقد ساعد في تقليل فترات التسليم إلى أقل من يومين، على حد قول موردي الوقود، وتم تفريغ شحنة زيت الوقود منخفض الكبريت بحوالي 447000 برميل، مصدرها مصفاة الزور الكويتية، في الفجيرة في 7 أغسطس، مما يعكس أول شحنة من هذا النوع منذ 29 مايو، وفقًا لبيانات متتبع الشحن، كبلر.

لكن، قال متعاملون إن إمدادات زيت الوقود مرتفع الكبريت لا تزال وفيرة، مضيفين أن الموردين حريصون على نقل الشحنات، وقال مورد وقود في الفجيرة «الطلب ليس سيئا لكن المنافسة شديدة للغاية، وفي بعض الأحيان، ظلت مستويات التثبيت التي تم تسليمها أقل بكثير من مستويات الشحن السابقة».

وانخفض تقييم شحن 380000 برميل من زيت الوقود مرتفع الكبريت الذي تم تسليمه من الفجيرة على ظهر سفينة 3.5 % في الخليج العربي إلى 2.50 دولار / طن متري في 4 أغسطس، وهو أدنى مستوى في أكثر من ثمانية أشهر، قبل أن يرتفع إلى 4.09 دولار / طن متري في 8 أغسطس، وفقا لبيانات ستاندرد آند بورز العالمية.

وانخفضت مخزونات نواتج التقطير الوسطى في الفجيرة بنسبة 29 % حتى الآن في عام 2023. وعلى الرغم من ارتفاع نواتج التقطير الخفيفة بنسبة 2.3 %، فقد انخفضت نواتج التقطير الثقيلة بنسبة 14 % خلال نفس الفترة.

إلى ذلك في صعيد متصل، يرى مركز الفجيرة منافسة شديدة مع تطور سوق الوقود في الشرق الأوسط، حيث قال المشاركون في السوق إن سوق التكرير والمعالجة المتطور تدريجيًا في جميع أنحاء الشرق الأوسط مع المزيد من خيارات التزود بالوقود، قد يشكل تحديات على المدى الطويل في مركز التزويد بالوقود في الإمارات بالفجيرة، مضيفين أن المنافسة المتزايدة بين اللاعبين المحليين تقضي على مكانة الفجيرة كمركز وقود.

وقال متعاملون إن ظهور خيارات بديلة لإعادة التزود بالوقود في مواقع استراتيجية في جميع أنحاء الشرق الأوسط والنمو الأخير في نشاط التزويد بالوقود خارج حدود الموانئ قبالة سواحل الفجيرة يمكن أن يشكل مزيدًا من الضغط الهبوطي على سوق الفجيرة، في حين أن الرياح المعاكسة للاقتصاد الكلي أثرت أيضًا على الطلب على الوقود.

وقال أحد موردي الوقود في الفجيرة منذ فبراير تباطأ الطلب على زيت الوقود منخفض الكبريت الذي انخفض بمعدل 5 % - 10 % تقريبًا على أساس شهري خلال الأشهر القليلة الماضية. ولعب تباطؤ الاقتصاد الكلي العالمي دورًا أيضًا، كما قال أحد موردي الوقود في الفجيرة، في حين ظلت المخزونات وفيرة إلى حد كبير طوال الوقت.

وبلغ إجمالي مبيعات الوقود في الفجيرة 3.617 مليون متر مكعب في الأشهر الستة الأولى من عام 2023، بانخفاض 10.5 % من يناير إلى يونيو 2022 و9 % أقل من نفس الفترة من عام 2021. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت أحجام مبيعات الوقود في الفجيرة لعام 2022 بنسبة 1.5 % من عام 2021 لتصل إلى 8.109 مليون متر مكعب، حسبما أظهرت بيانات ستاندرد آند بي العالمية لمبيعات الوقود منذ عام 2021.

وقال تاجر مقيم في الفجيرة «إن مدينتي ينبع وجدة السعوديتين لديهما تاريخ من الإمداد بالوقود لكن هناك حاجة لمزيد من الوقت لإثبات أنهما منافس جاد، بينما لا تزال عمليات التزويد بالوقود في عمان في مراحل التطوير وقد تكون أكثر نشاطا على المدى الطويل».

وقالت مصادر في السوق إن أحد موردي الوقود المرخص لهم في الفجيرة نقل بارجة إلى ميناء ينبع السعودي لتزويده بالوقود، وقال تاجر مقيم في الإمارات العربية المتحدة: «سوق الوقود في عمان مهيأ لنمو مطرد على المدى الطويل، مع وجود استراتيجيات بالفعل لتطوير البنى التحتية، مثل التخزين والصنادل، ويمكن أن تبيع ما يصل إلى حوالي 20 ألف طن من وقود السفن في ظل ظروف طلب صحية».

وأضاف التاجر أن المنافسة الإقليمية في الشرق الأوسط ستصبح بالتأكيد عاملاً رئيسا. وتتطلب محطة وقود موثوقة تطوير العديد من البنى التحتية الأخرى، وهذا يستهلك الوقت والاستثمارات والالتزامات، ووفقًا لمشاركين في السوق، فإن الموردين المتمركزين في ميناء الشارقة القريب في خورفكان هم على الأرجح المنافسون الأكبر لطلب الفجيرة، جنبًا إلى جنب مع المنافسة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

كما أشار التجار إلى أن «الرقابة التنظيمية» حول خورفكان تعتبر أقل صرامة مقارنة بمحور الفجيرة، وهذا يعني أن شحنات زيت الوقود ذات الأصول الخاضعة للعقوبات من المرجح أن تجد طريقها إلى المخازن العائمة الواقعة على طول هذه الموانئ المجاورة.

وبالتالي، بدلاً من محاولة الحصول على تراخيص التزويد بالوقود لتوفير الإمدادات في ميناء الفجيرة، يفضل بعض اللاعبين إنشاء خيارات للتزود بالوقود في خورفكان بدلاً من ذلك، بهدف تحويل الطلب على الوقود عن الفجيرة، حسبما أضاف التجار.

وقال مورد وقود آخر: «على الرغم من أن بعض مالكي السفن قلقون بشأن أصول شحنات زيت الوقود في الشرق الأوسط، إلا أن التحركات خارج حدود الموانئ آخذة في الازدياد وهي المكان الذي يتوفر فيه الوقود الأرخص».

وقال مورد وقود آخر في الفجيرة: «بعض التجار يبيعون بقوة، بل إنهم يقبلون عروض منخفضة من المشترين. وإنهم يستحوذون على جميع الاستفسارات تقريبًا، ونحن غير قادرين على متابعة الأسعار التنافسية»، وقال أول مورد للوقود «هناك بعض الموردين الذين يديرون أيضا صنادل تبديل بين الفجيرة وخورفكان أيضا».

أعلى مستوى لأسعار النفط خلال 2023 .. سحب المخزونات الأمريكية يبدد مخاوف تباطؤ الطلب الصيني

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

لامست أسعار النفط، أمس، مستويات جديدة بعد تسجيل خام برنت أعلى سعر له منذ يناير، إذ ساعد سحب كبير من مخزونات الوقود الأمريكية على تبديد تأثير المخاوف من تباطؤ الطلب من الصين.

وصعد خام برنت دولارا بما يعادل 1.2 في المائة إلى 87.17 دولار للبرميل، بعد أن لامس في وقت سابق من الجلسة 87.65 دولار، وهو أعلى سعر منذ 27 يناير . وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.13 دولار أو 1.4 في المائة إلى 84.03 دولار للبرميل. ولامس الخام الأمريكي القياسي في وقت سابق اليوم مستوى 84.65 دولار، وهو أعلى سعر منذ نوفمبر 2022. وأظهرت بيانات حكومية أن مخزونات البنزين الأمريكية انخفضت 2.7 مليون برميل الأسبوع الماضي، وأن مخزونات نواتج التقطير، التي تتضمن الديزل وزيت التدفئة، تراجعت 1.7 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي مقارنة بتوقعات محللين في استطلاع لـ«رويترز» بثبات كلا المخزونين على الأغلب.

وقال فيل فلين، المحلل لدى «برايس فيوتشرز جروب»: «نشهد زيادة في الطلب على البنزين. إنها تثير مخاوف إزاء شح مخزونات البنزين التي لا تزال أقل من المتوسط». كما لاقت الأسعار دعما من إعلان السعودية الأخير تمديد خفض طوعي لإنتاج النفط بمليون برميل يوميا شهرا آخر ليشمل سبتمبر. وقالت روسيا أيضا إنها ستخفض في الشهر ذاته صادراتها النفطية 300 ألف برميل يوميا. وقال كارالامبوس بيسوروس، كبير محللي الاستثمار لدى «إكس.إم. للسمسرة»: «التعافي الأحدث مدفوع بشكل أساس بتعهد كبار المنتجين، مثل السعودية وروسيا، بالإبقاء على الإمدادات منخفضة لمدة شهر آخر». وحقق النفط الخام مكاسب للأسبوع السادس على التوالي الأسبوع الماضي، مدعوما بتراجع إمدادات «أوبك+»، وآمال بأن يعزز التحفيز تعافي الطلب على النفط في الصين.

ويقول لـ «الاقتصادية» محللون نفطيون، إن الاتجاه الصعودي القوي لأسعار النفط الخام ظهر برسوخ منذ أوائل يوليو الماضي، مدفوعا بقرار السعودية خفض مليون برميل إضافي يوميا، إلى جانب تخفيضات الإمدادات الجارية من قبل «أوبك»، بهدف توازن السوق وتعزيز الاستثمارات النفطية في مشروعات المنبع خصوصا.

وفي هذا الاطار، يقول مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة، إن مكاسب أسعار النفط الخام كانت سمة غالبة في السوق على مدار ستة أسابيع منذ دخول التخفيضات السعودية حيز التنفيذ، وهو الأمر الذي كان مدعوما أيضا بضعف الدولار في يوليو، لكن الأسعار استمرت في الارتفاع حتى مع أداء الدولار القوي في الفترة التي سبقت إعلان اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة. ونوه إلى أن أسعار النفط الخام شهدت تقلبات بعد بيانات الاستيراد والتصدير السيئة من الصين وانعكاساتها السريعة والمباشرة على أسواق النفط الخام، موضحا أن اقتصاد الصين ما زال يكافح للتغلب على مشكلات ما بعد انتهاء جائحة كوفيد.

من جانبه، يقول سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، إن التقلبات السعرية ستستمر في المرحلة المقبلة مع مخاوف الركود، مشيرا إلى تسجيل الصادرات الخارجية للسلع الصينية أسوأ انخفاض على أساس شهري منذ فبراير 2020 مع ضعف الإنفاق الاستهلاكي وتباطؤ نمو الاستثمار.

وأبرز قيام البنك المركزي الصيني بتحديد قيمة اليوان عند أضعف مستوى خلال شهر تقريبا ساعيا لتحفيز مزيد من الصادرات عن طريق خفض قيمة العملة بشكل طفيف، لكن مع تباطؤ الطلب في الولايات المتحدة أيضا قد لا تكون مثل هذه الإجراءات كافية.

من ناحيته، يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا، أن تحالف «أوبك+» خفض إنتاجه من النفط الخام إلى أدنى مستوى في عامين تقريبا في يوليو مع بدء خفض طوعي كبير من قبل السعودية، مشيرا إلى بيانات وكالة «بلاتس» التي تؤكد أن الخفض الإنتاجي السعودي الأخير، وكذلك الاضطرابات في كازاخستان ونيجيريا مقابل زيادات الإنتاج في إيران والعراق أدت إلى انخفاض إنتاج «أوبك+» بنحو مليون برميل يوميا على أساس شهري.

وأضاف أن بيانات «بلاتس» أبرزت أن أعضاء «أوبك» الـ 13 ضخوا 27.34 مليون برميل يوميا، بينما أضافت روسيا وثمانية حلفاء آخرين 13.06 مليون برميل في اليوم بإجمالي 40.40 مليون برميل يوميا، لافتا إلى أن هذا هو الأدنى منذ أغسطس 2021 عندما كانت التخفيضات الرئيسة التي تم تنفيذها أثناء الوباء لا تزال قيد التراجع.

بدورها، أوضحت ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، أن مكاسب أسعار النفط الخام تكبحها توقعات دولية جديدة بأن إنتاج النفط الأمريكي هذا العام سيرتفع بوتيرة أسرع مما كان متوقعا في السابق، ما يوفر إمدادات خام إضافية لسوق تتسم بتقلص وتشديد العرض.

ونوهت إلى أن إنتاجية الآبار الأعلى من المتوقع وارتفاع أسعار النفط الخام ساعدت على تعزيز الإنتاج الأمريكي إلى مستوى قياسي بلغ 12.8 مليون برميل في اليوم عام 2023، ارتفاعا من التوقعات السابقة البالغة 12.6 مليون برميل في اليوم، وذلك بحسب تقرير شهري من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك»، وسجل سعرها 87.61 دولار للبرميل، الثلاثاء، مقابل 88.25 دولار للبرميل في اليوم السابق .

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول انخفاض عقب ارتفاعات سابقة، وإن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، وسجلت فيه 86.63 دولار للبرميل.

رغم تراجع أسعار الجملة .. تحذيرات من عودة الغاز إلى الارتفاع في أوروبا الاقتصادية

قالت شركة الطاقة الألمانية العملاقة «إيون»، إن سوق الطاقة الأوروبية لا تزال تعاني ارتفاع الأسعار إلى حد ما، داعية المستهلكين والشركات إلى مواصلة ترشيد استهلاك الغاز الطبيعي والكهرباء.

وأضافت الشركة في عرض نتائجها للنصف الأول من العام الجاري، «ما زالت هناك مصادر كبيرة للغاية لعدم اليقين على جانبي العرض والطلب، مع وجود المخاطر المتعلقة بالتطورات المستقبلية لأسعار الجملة» في سوق الطاقة.

وأشارت وكالة «بلومبيرج» إلى تراجع أسعار الجملة الأوروبية بشدة مقارنة بمستوياتها المرتفعة القياسية التي سجلتها في العام الماضي، في حين امتلأت مستودعات تخزين الغاز الطبيعي في أوروبا حاليا وقبل بدء موسم الشتاء الذي يشهد ذروة الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا.

ورغم ذلك مازالت الشركة الألمانية تحذر من أنه إذا حدث أي نقص غير مخطط في الإمدادات بالتزامن مع موجة طقس بارد خلال الشتاء، يمكن أن ترتفع الأسعار بشدة. في الوقت نفسه كثفت «إيون» استثماراتها في مجال التحول في مجال الطاقة لكي تؤهل نفسها للتعامل مع زيادة الطلب على مصادر الطاقة المتجددة في أوروبا.

وأنفقت الشركة نحو 2.4 مليار يورو على البنية التحتية خلال النصف الأول من العام الحالي بزيادة نسبتها 36 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

كما أكدت الشركة اعتزامها استثمار نحو 5.8 مليار يورو خلال العام الجاري.

السويد تحتاج إلى 3 أضعاف طاقتها النووية لتلبية ارتفاع الطلب على الكهرباء

الاقتصادية

ذكرت السويد أنها تحتاج إلى مضاعفة طاقتها النووية ثلاثة أمثال، خلال العقدين المقبلين، لتلبية الارتفاع في الطلب على الكهرباء.

وقالت رومينا بورمختاري وزيرة المناخ والطاقة، في بيان، أمس، إن عشرة مفاعلات نووية تقليدية جديدة على الأقل يتعين بناؤها بحلول 2045، حسب وكالة «بلومبيرج». وتمتلك أكبر دولة في الشمال ستة مفاعلات نووية، تعمل.

وتحتاج السويد إلى كل سعة الطاقة الجديدة، يمكنها الحصول عليها، حيث من المتوقع أن يتضاعف الطلب في العقود القليلة المقبلة.

والمحطات النووية الجديدة، في محور استراتيجية الحكومة لتوسيع إنتاج الطاقة. وأعلنت الحكومة السويدية أنها ستزيل القيود عن عدد المفاعلات النووية المسموح بها في البلاد، وستسهل عملية إصدار تراخيص لمفاعلات جديدة.

وأضافت وزيرة المناخ، أن «الانتقال المناخي يستدعي مضاعفة إنتاج الكهرباء في الـ20 عاما المقبلة».

وأضافت، أن الحكومة تعتقد أن طاقة نووية جديدة توازي عشرة مفاعلات تقليدية ينبغي أن تدخل الخدمة في العقدين القادمين.

وأكدت أن الحكومة تمضي بذلك في مشروع قانون من شأنه إلغاء سقف المفاعلات العشرة في البلد، وشرط يقضي ببناء مفاعلات جديدة في مواقع مفاعلات قائمة.

وذكرت أن تلك القيود كانت «تعترض الطريق أمام نظرة عصرية للطاقة النووية» مضيفة أن الحكومة ستسهل أيضا عملية بناء مفاعلات جديدة. وأوضحت بورومختاري، أن مشروع القانون وضع ليناقشه البرلمان خلال الخريف.

اختارت الدولة الاسكندنافية في 1980 في استفتاء غير ملزم التخلي تدريجيا عن الطاقة النووية.

مذاك أغلقت السويد ستة من مفاعلاتها الـ12. وتولد المفاعلات المتبقية في ثلاث منشآت للطاقة النووية، نحو 30 في المائة من الكهرباء المستهلكة في البلاد حاليا.

غير أن السويد تواجه صعوبة في العثور على بديل لطاقتها النووية، بينما لم تتمكن الطاقة المتجددة بعد من تلبية كل احتياجاتها.

في 2016 وافقت أغلبية سياسية واسعة على تمديد استخدام الطاقة النووية للمستقبل المنظور، ممهدة الطريق أمام بناء مفاعلات جديدة بديلا عن المفاعلات المتقادمة التي بلغت نهاية دورتها. دشنت المفاعلات في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وعمر أغلبها نحو 40 عاما وهي بحاجة إلى تحديث.

تقليديا، يعارض الحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد، الذي ترأس الحكومة السابقة، بناء مفاعلات جديدة فيما يؤيد وسط اليمين ذلك. ومع تسلمها الحكم في أواخر 2022 أعلنت حكومة أولف كريسترسون رئيس الوزراء، أنها تسعى لبناء مفاعلات جديدة.

كما أعلنت تغييرا في سياسات السويد الخاصة بالطاقة، وعدلت هدف الوصول إلى 100 في المائة من الطاقة «المتجددة» إلى 100 في المائة من الطاقة «الخالية من الوقود التقليدي».

إلى ذلك، وقعت شركة «إتش2 جرين ستيل أيه.بي» السويدية عقودا لشراء كريات خام الحديد من مناجم في البرازيل وكندا، بعد الفشل في تأمين الإمداد من أكبر منجم خام الحديد تحت الأرض في العالم، بالقرب من مصنعها المخطط بناؤه في شمال البلاد.

وتم إعلان العقود مع شركتي «ريو تينتو بي.إل.سي» و«فال إس أيه» أمس، في أعقاب خلاف مستمر مع شركة «إل. كيه.أيه.بي» السويدية للمناجم المملوكة للدولة، التي تقول إن قيود السعة على خطوط السكك الحديدية، المستخدمة لشحن الخام من منجم كيرونا التابع لها، تمنعها من إمداد الشركة الناشئة المدعومة من شركة «فارجاس هولدينجز أيه. بي»، المؤسس المشارك لشركة «نورثفولت أيه.بي» السويدية لصناعة خلايا البطاريات.

وتم اختيار الموقع في شمال السويد، حيث تتوقع شركة «إتش2. جرين ستيل» بدء العمليات عام 2025، جزئيا بسبب قربه من المنجم التابع لشركة «إل.كيه.أيه.بي».

أسعار النفط ترتفع لأعلى مستوى في 4 أشهر

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الأربعاء، لأعلى مستوى منذ 4 أشهر؛ إذ بدد تراجع المعروض، تأثير المخاوف بشأن تباطؤ الطلب من الصين أكبر مستورد للخام في العالم، وتقرير أظهر زيادة مخزونات الخام الأميركية.

وتخطى برنت 87 دولاراً للبرميل لأول مرة منذ منتصف أبريل (نيسان) الماضي، وسجل حتى الساعة 15:58 بتوقيت غرينتش 87.08 دولار للبرميل بارتفاع نسبته 1.10 في المائة، بعد أن بلغ مستوى 87.63 دولار في وقت سابق من الجلسة.

كما صعد خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 1.11 في المائة إلى 83.85 دولار للبرميل، بعد أن سجل 84.64 دولار للبرميل خلال الجلسة.

وشهدت جلسة الأربعاء صراعاً بين الصعود والهبوط، غير أن التداولات ركزت على تراجع المعروض، نتيجة تخفيضات الإنتاج من جانب السعودية وروسيا، والذي غطى على مخاوف تراجع الطلب نتيجة بيانات صينية ضعيفة.

وحقق النفط الخام مكاسب للأسبوع السادس على التوالي، الأسبوع الماضي، وبلغ أعلى مستوياته منذ منتصف أبريل يوم الاثنين، مدعوماً بتراجع إمدادات «أوبك بلس» وآمال بأن يعزز التحفيز تعافي الطلب على النفط في الصين.

وأفادت وسائل إعلام رسمية بأن مجلس الوزراء السعودي أكد، الثلاثاء، دعمه للتدابير الاحترازية التي تتخذها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، المعروفون باسم «أوبك بلس»، لتحقيق الاستقرار في السوق.

وجاءت بعض الضغوط النزولية من بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، خلافاً لتوقعات المحللين، والتي أفادت بارتفاع مخزونات الخام الأميركية بنحو 5.9 مليون برميل، خلال الأسبوع المنتهي 4 أغسطس (آب)، ليصل الإجمالي إلى 445.6 مليون برميل.

كانت المخزونات قد سجّلت أكبر هبوط لها في تاريخها خلال الأسبوع السابق، بينما تراجعت مخزونات البنزين والمقطرات.

كان تقرير شهري لإدارة معلومات الطاقة الأميركية قد توقع مساء الثلاثاء، ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة 1.9 في المائة في 2023 بدلاً من 1.5 في المائة، كما ورد سابقاً. وذكر تقرير الإدارة أن من المتوقع أن يصل سعر البرميل إلى 86 دولاراً في النصف الثاني من 2023، بارتفاع نحو 7 دولارات عن التوقعات السابقة.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن أسعار النفط الخام آخذة في الارتفاع منذ يونيو (حزيران) لأسباب على رأسها تمديد السعودية التخفيضات الطوعية لإنتاجها من الخام وزيادة الطلب العالمي.

وقالت إدارة معلومات الطاقة: «نتوقع أن تستمر هذه العوامل في تقليص مخزونات النفط العالمية وتشكل ضغوطاً صعودية على أسعار النفط في الأشهر المقبلة».

وتقلصت واردات الصين إجمالاً 12.4 في المائة في يوليو (تموز)، في انخفاض حاد عن التوقعات بتراجعها 5 في المائة، بينما تقلصت الصادرات 14.5 في المائة، رغم توقع المحللين نزولها 12.5 في المائة.

دعمت هذه التوقعات صعود أسعار النفط، بجانب تحذيرات شركة «إيون» الألمانية من عودة أسعار الطاقة في أوروبا إلى الارتفاع.

وكالة: إيران ترفع إنتاج النفط 250 ألف برميل يومياً بحلول سبتمبر

اقتصاد الشرق

أعلنت إيران نيتها لزيادة الإنتاج النفطي بنحو 250 ألف برميل يومياً، ليصل إلى 3.5 مليون برميل بحلول نهاية سبتمبر، بحسب وكالة «تسنيم»، ما قد يفسد جهود تحالف «أوبك+» للمحافظة على استقرار أسواق الطاقة.

الرئيس التنفيذي لشركة النفط الوطنية الإيرانية محسن خجسته قال إن البلاد -المعاقبة- سترفع الإنتاج بما مجموعه 150 ألف برميل يومياً خلال الأسبوعين المقبلين، مشيراً إلى إضافة 100 ألف برميل يومياً بحلول سبتمبر المقبل، ما يرفع الإنتاج إلى 3.5 مليون برميل، وذلك وفقاً لوكالة «تسنيم» الإيرانية

التحالف المكون من دول «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) والحلفاء من خارجها في مقدمتهم روسيا، وهو ما بات يعرف باسم «أوبك+»، أعاد في أغسطس الجاري، التأكيد على التزام الدول الأعضاء بالخفض الطوعي لإنتاج النفط حتى نهاية 2024، وفق ما تم الاتفاق عليه باجتماع وزراء التحالف في يونيو الماضي.

وكانت السعودية أعلنت عن تمديد خفض إنتاج النفط الطوعي الإضافي بواقع مليون برميل يومياً إلى نهاية سبتمبر المقبل مع القابلية للتمديد مجدداً، وهو الخفض الذي قدمته بصورة منفردة لمدة شهر بدأ في يوليو الماضي، قبل أن تمدده في وقت سابق إلى نهاية أغسطس.

الإعلان الإيراني يكشف أن إنتاج طهران من النفط الخام حالياً عند حدود 3.25 مليون برميل يومياً، وهو ما يفوق بكثير تقديرات وكالة الطاقة الدولية التي تشير إلى أنه عند حدود 2.9 مليون برميل.

هذا الرقم يضع إنتاج النفط الإيراني عند أعلى مستوى منذ أواخر 2018، وهي السنة التي انسحب منها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب من الاتفاق النووي، وأعاد فرض العديد من العقوبات التي ركزت على الاقتصاد، وخصوصاً قطاع النفط.

مدير «كوب 28»: الدول المتقدمة عليها الوفاء بـ100 مليار دولار سنوياً لأهداف المناخ

اقتصاد الشرق

قال ماجد السويدي، المدير العام لقمة المناخ «كوب 28» المقرر عقدها في دبي العام الجاري أنه يتوجب على البلدان المتقدمة الوفاء بتعهدها بتوفير تمويل 100 مليار دولار سنوياً لمساعدة الدول الناشئة على مكافحة التغيرات المناخية.

السويدي أوضح أن العالم ما يزال بعيداً عن تحقيق الأهداف المناخية لسنة 2030 المنصوص عليها في اتفاقية باريس، وأن تعبئة الموارد اللازمة لصالح الدول النامية أمر بغاية الأهمية لتحقيقها.

وخلال مقابلة في قمة الأمازون بالبرازيل أمس، قال السويدي: «نحتاج إلى الاستثمار بكافة المجالات عبر جميع الأنواع من الحلول التي ستعيدنا إلى الطريق الصحيح، كما نحتاج لتسليم مبلغ الـ100 مليار دولار العام الحالي».

الوفاء بالتعهدات

كان الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا من أشد المناصرين لضرورة التزام الدول المتقدمة بمواصلة تعهداتها بتمويل المناخ، والتي تعد قاصرة مقارنة بتريليونات الدولارات المطلوبة لمنع درجات الحرارة العالمية من الارتفاع بأكثر من 1.5 درجة سلزيوس (2.7 درجة فهرنهايت). وقال إن معظم الانبعاثات المستقبلية ستأتي من الاقتصادات الناشئة التي لا تملك غالباً موارد تمويل تكفي للتخفيف من حدة التداعيات المناخية.

وقال السويدي: «مر وقت طويل على هذه التعهدات وينبغي الوفاء بها، ونحتاج إلى إزالة كافة العقبات».

الخفض السعودي يهبط بإنتاج أوبك+ إلى أدنى مستوى في عامين

الطاقة

شهد إنتاج أوبك+ النفطي تراجعًا حادًا في شهر يوليو/تموز (2023)، مع تطبيق تخفيضات إضافية كبيرة من قبل السعودية وروسيا، تمتد حتى أغسطس/آب (2023).

ويمثّل هذا انخفاضًا من الزيادة التي سجلها التحالف في الإنتاج في شهر يونيو/حزيران (2023)، بمقدار 10 آلاف برميل يوميًا، إلى 41.34 مليون برميل يوميًا.

وفي ضوء تلك المستجدات، هبط إنتاج أوبك+ من النفط الخام إلى أقلّ مستوى في عامين -تقريبًا- في يوليو/تموز (2023)، مع سريان خفض طوعي كبير في الإنتاج من قبل السعودية، وفق ما أظهرته نتائج مسح أجرته مؤسسة بلاتس، الوحدة التابعة لمنصة إس أن بي غلوبال كومودتي إنسايتس S&P Global Commodity Insights.

وقوبل الخفض الأخير في إنتاج النفط السعودي إلى جانب الاضطرابات في كل من قازاخستان ونيجيريا بزيادات في الإنتاج في كل من إيران والعراق، ما قاد -في النهاية- إلى هبوط قدره مليون برميل يوميًا -تقريبًا- في إنتاج أوبك+ على أساس شهري، وفق تقارير طالعت تفاصيلها منصة الطاقة المتخصصة.

هبوط قياسي

ضخّ الأعضاء الـ13 في منظمة الدول المصدّرة للنفط «أوبك» 27.34 مليون برميل يوميًا، بينما أضافت كل من روسيا، وحلفائها الـ8 الآخرين في «أوبك+» 13.06 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 40.40 مليون برميل يوميًا، بحسب المسح.

ويُعدّ هذا أقلّ معدل إنتاج نفطي يشهده أوبك+ منذ أغسطس/آب (2021)، حينما طُبِّقت جولات خفض كبرى في إنتاج الخام خلال جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد19-».

ومع اهتزاز المشهد في العديد من قطاعات الاقتصاد العالمي، عاد تحالف أوبك+ إلى إستراتيجية فرض قيود صارمة على الإمدادات بهدف دعم أسعار النفط المتباطئة، وإعادة الاتزان إلى الأسواق. فقد أعلن العديد من الأعضاء في تحالف أوبك+ جولات خفض جماعية طوعية بواقع 1.2 مليون برميل يوميًا، بدأ سريانها من مايو/أيار (2023) وحتى نهاية العام الجاري (2023).

وخفضت السعودية إنتاجها النفطي إلى 9.05 ملايين برميل يوميًا، ليسجل أدنى مستوياته منذ يونيو/حزيران (2021)، بحسب نتائج المسح.

ويوضح الإنفوغرافيك أدناه -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- خفض 9 دول من أوبك+ إنتاج النفط طوعًا

نيجيريا وإيران وفنزويلا

شهدت نيجيريا هبوطًا بواقع 100 ألف برميل يوميًا إلى 1.32 مليون برميل يوميًا، على خلفية توقف العمل في محطة صادرات فورسادوس منذ منتصف شهر يوليو/تموز (2203)، ما أسهم في تراجع حادّ بالصادرات النفطية للبلد الواقع غرب أفريقيا.

في المقابل، أسهمت الزيادات بإنتاج الخام في كل من إيران وفنزويلا بتعويض خفض الإنتاج السعودي.

فقد لامس إنتاج الخام الإيراني أعلى مستوياته منذ شهر ديسمبر/كانون الأول (2018)، مسجلًا 2.76 مليون برميل يوميًا. وبلغ الإنتاج النفطي في فنزويلا أعلى مستوياته منذ فبراير/شباط (2019)، عند 810 ألف برميل يوميًا، وفق نتائج مسح بلاتس.

تكثيف الضغوط على روسيا

تُعدّ تلك الزيادات في الإنتاج النفطي مؤشرًا محتملًا على اتّباع الولايات المتحدة الأميركية سياسة تخفيف إنفاذ العقوبات المفروضة على بعض الدول المنتجة للنفط، في إطار مساعيها الرامية لتكثيف الضغط المفروض على روسيا على خلفية غزوها أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط (2022). كما تستفيد فنزويلا من تخفيف العقوبات الأميركية، إذ ساعدت وارداتها من النفط المخفف في تعزيز إنتاجها من النفط الثقيل.

إنتاج روسيا

جاء إنتاج روسيا من النفط مستقرًا في يوليو/تموز (2023)، مسجلًا 9.42 مليون برميل يوميًا، في حين تواصل موسكو التحول بتدفقاتها النفطية شرقًا، بهدف للتحايل على الحظر المفروض عليها من قبل الاتحاد الأوروبي، وسقف أسعار النفط الروسي المُحدد من قبل مجموعة الدول الـ7. ورغم أن إنتاجها النفطي جاء مرتفعًا بأعلى من التوقعات في بداية الحرب الروسية، تعهدت موسكو -الآن- بخفض صادراتها من الخام بواقع 500 ألف برميل يوميًا في أغسطس/آب (2023)، وبواقع 300 ألف برميل يوميًا في سبتمبر/أيلول (2023)، ضمن محاولاتها لرفع الأسعار.

لكن، نظرًا لأنه يمكن تعويض خفض الصادرات بزيادة الطلب المحلي أو التحرك نحو تخزين الخام، لم يكن واضحًا التأثير الذي سيُحدثه إعلان خفض صادرات الخام الروسي على إنتاج موسكو في تلك الشهور.

وسجلت قازاخستان، ثاني أكبر عضو في تحالف أوبك+ من خارج منظمة «أوبك»، تراجعًا في إنتاجها النفطي بواقع 50 ألف برميل يوميًا في يوليو/تموز (2023)، بعدما أضرّ انقطاع الكهرباء بالإنتاج وأنشطة التكرير في البلد الآسيوي.

نقص هائل في الحصص

رغم جولات الخفض الطوعي، واصلت روسيا والعديد من الأعضاء الأخرين في تحالف أوبك+ كفاحهم لتحقيق مستويات الإنتاج المستهدفة، إذ بلغ إجمالي التراجع في الحصص 1.1 مليون برميل يوميًا في يوليو/تموز (2023)، بمعدل امتثال لامس 115%، بحسب المسح الذي طالعت نتائجه منصة الطاقة المتخصصة.

وفي 4 أغسطس/ آب (2023)، وافقت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لتحالف أوبك+ على الحفاظ على حصصها الإنتاجية للإبقاء على أسعار الدعم، في حين يتوقع العديد من المحللين ارتفاع الطلب في النصف الثاني من عام 2023.

وتوقّع المحللون -أيضًا- أن تقود جولات خفض إنتاج أوبك+ إلى تشديد القيود في السوق النفطية التي تشهد -الآن- تعقيدات جيوسياسية غير مسبوقة.

اجتماع أوبك+

من المقرر أن تجتمع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لتحالف أوبك+ في الرابع من أكتوبر/تشرين الأول (2023).

كانت اللجنة قد أوصت في اجتماعها الأخير بالإبقاء على سياسة خفض إنتاج أوبك+ دون تغيير، في ضوء دراستها لأساسيات السوق، بحسب ما ورد في بيان صحفي.

وأكدت اللجنة أنها ستواصل تقييم أوضاع السوق من كثب، مشيرة إلى استعداد دول التحالف للتعامل مع تطورات السوق واتخاذ تدابير إضافية في أيّ وقت.

يشار إلى أن مسح بلاتس يرصد أرقام إنتاج رؤوس الآبار، وتُجَمَّع باستعمال معلومات من مسؤولي صناعة النفط والتجار والمحلّلين، بالإضافة إلى مراجعة بيانات الشحن الخاصة والأقمار الصناعية والمخزون.

شكراً